

مدى توفر مؤشرات الحوكمة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

علي عبد الصمد عمر

باحث دكتوراه، أستاذ مساعد صنف "أ"، جامعة يحي فارس – المدية، samado05@yahoo.fr

يرقي حسين

أستاذ محاضر صنف "أ"، جامعة يحي فارس – المدية، irki.ho@hotmail.com

Abstract: During the past two decades raised several questions about how to manage institutions and control as a result of the financial crises, collapses and institutional changes in the regulatory environment of the institutions, including Algeria, which were not far from the circumstances described above.

Beginning of economic openness, granting autonomy to public institutions and the emergence of sector small and medium-sized enterprises, problems have arisen between these institutions and the parties that deal with them.

This study came through the study of three indicators to measure the extent to which economic institutions Algerian governance, cooperative relationship between the Board of Directors, the Audit Committee and the internal and external audit in addition to examining the extent to which the legal process and institutional with governance requirements considered basis for the formation of an effective governance framework, which works to protect the rights of stakeholders.

Key words: governance indices, Governance situation in Algeria.

ملخص: خلال العقدين الماضيين طرحت عدة تساؤلات حول كيفية إدارة لمؤسسات ومراقبتها نتيجة للآزمات المالية، الانهيارات المؤسساتية والتغيرات في البيئة النظامية للمؤسسات والجزائر لم تكن بعيدة عن الظروف السابقة.

فابتداءً من الانفتاح الاقتصادي، منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية وبرز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برزت مشاكل بين هذه المؤسسات والأطراف التي تتعامل معها.

لهذا جاءت هذه الدراسة في بيئة الأعمال الجزائرية من خلال دراسة ثلاثة مؤشرات لقياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالحوكمة، فتفعيل العلاقة التعاونية بين مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والخارجي بالإضافة إلى دراسة مدى انسجام العملية القانونية والمؤسساتية مع متطلبات الحوكمة كإطار حوكمة فعال يعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة، واقع الحوكمة في الجزائر.

مقدمة

حظي مفهوم حوكمة المؤسسات باهتمام العديد من الكتاب والباحثين باعتباره أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة باعتبارها وكلاء عن أصحاب المال

وبين الملاك (Jensen and Meckling 1976)¹، وتناول العديد من الباحثين هذا المفهوم محاولين دراسة أثر تطبيق هذا المفهوم من أجل التقليل من حدة الصراع بين أصحاب المصالح (Charreaux, 2004)²، ولقد زاد الاهتمام بالحوكمة بمفهومها الحديث في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات المؤسساتية والأزمات المالية والتغير في البيئة النظامية للمؤسسات والتي مست عددا من دول العالم، وأصبحت الحاجة ملحة لإيجاد آليات وطرق لإدارة المؤسسات ومراقبتها بما يضمن حقوق ويحقق أهداف أصحاب المصالح (2003) (Lawrence,³.

دفعت هذه الظروف لوضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004 تقرير حول " مبادئ حوكمة المؤسسات " حددت فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات والقطاعات الاقتصادية (OECD, 2004)⁴.

فتعتبر الحوكمة اليوم إحدى اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي إثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين وعلى رأسها تحولت معظم الاقتصاديات ومن بينها الجزائر إلى نظام السوق المفتوح وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي. إذ أصبح هناك اتفاق على أهميتها، فلقد شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية دون إدراك لمضامين الحوكمة، إلا أن دعم الإصلاحات من قبل المنظّمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، هذا ما أدى بالجزائر إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة، فقد عقد أول ملتقى دولي حول الحكم الرشيد للمؤسسات في شهر جويلية من سنة 2007، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقى جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة في الجزائر كأول توصية وخطة عملية تتخذ، حيث يعتبر هذا الميثاق -الذي صدر سنة 2009- كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الرشيد للمؤسسة الجزائرية.

في هذه الدراسة نحاول الإجابة على التساؤل التالي: كيف هو واقع الحوكمة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟ وما هي سبل تطويرها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة التالية: في ماذا تتمثل جهود الجزائر من أجل إرساء مبادئ الحوكمة؟ في ماذا تتمثل مختلف مؤشرات قياس الحوكمة؟ ما مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمؤشرات الحوكمة المقترحة؟

وبالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة وكذا أسئلته الفرعية فإن هذه الدراسة تهدف إلى: التعرف على أهم مسارات الحوكمة في الجزائر من خلال تحديد كيفية إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر مع تبين فحواه؛ تبين العناصر الأساسية المشكلة لمؤشرات الحوكمة وأهميتها في بيئة الأعمال؛ دراسة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بالمؤشرات المقترحة واقتراح توصيات تساهم في تفادي نقاط الضعف، لرفع مستوى الحوكمة فيها والقيام بالإصلاحات المنشودة.

ويستمد البحث أهميته من الحاجة لتطبيق الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، فعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أنها مازالت تصنف في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة "سميت بلجنة الحكم الراشد" خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة.

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا دراستنا إلى جزأين، حيث يشمل الأول على عرض بعض الدراسات التي تناولت واقع الحوكمة لبعض الدول والإجراءات المتخذة في ذلك، بالإضافة إلى تقديم قراءة نظرية لواقع الحوكمة في الجزائر وكذلك التعريف بمؤشرات قياس الحوكمة. أما في الثاني فسنقوم بوضع مؤشرات الحوكمة من أجل تحليل واختبار درجة التزام مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بها والمستمد من الإطار النظري (الدراسات السابقة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، جهود الجزائر من أجل إرساء مبادئ الحوكمة)، بالاعتماد على آراء أعضاء مجلس الإدارة، أعضاء لجنة التدقيق، المدراء التنفيذيين، أعضاء أقسام التدقيق الداخلي، وأخيرا نعرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

أولا: الجزء النظري

1- الدراسات السابقة

1-1- دراسة⁵ (2003) Rob Bauer et al: هدفت هذه الدراسة إلى قياس الحوكمة باستخدام مقياس رتب الحوكمة لـ Diminor، والذي يقيس الحوكمة من خلال أربعة

متغيرات: حقوق وواجبات المساهمين، الدفاع ضد الاستحواذ، هيكل مجلس الإدارة ووظيفته، والإفصاح عن الحوكمة، واعتماداً على هذا المقياس تم تكوين مجموعتين من الشركات، شركات جيدة التطبيق للحوكمة، وشركات ضعيفة التطبيق للحوكمة، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين واعتمدت عينة الدراسة على بيانات 249 شركة من الشركات المقيدة في السوق الأوروبية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن مستوى تطبيق الحوكمة متفاوت من مؤسسة إلى أخرى، وأن المستثمرين قد ينظرون إلى الشركات جيدة التطبيق للحوكمة على أنها أقل مخاطرة، وهو ما يؤدي إلى قيمة أعلى للشركات، كما أن الشركات جيدة الحوكمة تكون عملياتها أكثر كفاءة مما يؤدي إلى تدفقات نقدية مستقبلية مرتفعة. ووجود علاقة ايجابية بين رتبة الحوكمة وقيمة الشركات الأوروبية، حيث أدت زيادة رتبة الحوكمة بنسبة 1% إلى زيادة بنسبة 14% لـ Tobin's وفسرت العلاقة على أن الحوكمة الجيدة تعزز ثقة المستثمرين.

1-2- دراسة⁶ Drobetz et al, (2004) : حاولت هذه الدراسة دراسة واقع الحوكمة ضمن عينة ممثلة من 253 شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الألمانية ومعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين مؤشرات الحوكمة وأداء الشركات. ولتحقيق الهدف المذكور تم بناء مؤشر الحوكمة على شكل استبيان يضم خمسة عناصر أساسية: الالتزام بالحوكمة، حقوق الملاك، الشفافية، عمل مجلس الإدارة والتدقيق واستمدت هذه المؤشرات من قائمة التوصيات والمقترحات في الدليل الألماني للحوكمة الجيدة. أما البيانات المتعلقة بالأداء فاعتمدت على التقارير السنوية والفصلية ومواقع الانترنت عند الضرورة. خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية قوية بين نوعية مستوى الحوكمة وقيمتها، كما تبين نتائج الدراسة أن الحوكمة الأفضل ترتبط إلى حد كبير بالأداء التشغيلي الأعلى، عوائد أسهم أعلى وتقدير مرتفع في البورصة.

1-3- دراسة⁷ Beiner et al, (2006) : حاولت هذه الدراسة بناء دليل للحوكمة للشركات السويسرية بناءً على مسح شمل كل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السويسري واستخدم مؤشر الحوكمة متضمن خمسة عناصر هي: الأسهم المملوكة من قبل المساهم الأكبر، الأسهم المملوكة من قبل الكتلة الأكبر من الملاك الخارجيين، حجم مجلس الإدارة، الرافعة المالية والأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مع اكتشاف فيما إذا كانت ممارسات الحوكمة لها تأثير إيجابي على تقييم الشركة. تبين من الدراسة أن هناك تطوراً في تطبيق الحوكمة للشركات محل الدراسة كما أن هناك علاقة ايجابية بين الحوكمة وقيمة الشركة، حيث أن الشركات التي تطبق معايير أفضل للحوكمة تحصل على تقييم أعلى في البورصة، كما استنتجت الدراسة أن حجم مجلس الإدارة يرتبط بشكل

إيجابي بقيمة الشركة، كما قامت الدراسة بتطوير دليل للحوكمة مستندة على التوصيات والاقتراحات في الدليل السويسري للممارسات الأفضل.

4-1- دراسة⁸. Jayati S and Subrata S, (2012): حاولت هذه الدراسة قياس مدى التزام 500 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الهندية بمتطلبات الحوكمة من خلال بناء مؤشر الحوكمة لـ 4 من أربعة مؤشرات فرعية هي: تركيبة مجلس الإدارة، هيكل الملكية، لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي وقياس تطور تطبيق الحوكمة للفترة الممتدة من 2003 إلى 2008. وتوصلت الدراسة إلى وجود تطور متزايد في تطبيق مؤشر الحوكمة للشركات محل الدراسة كما أظهرت وجود ارتباط قوي بين زيادة تطبيق مؤشر الحوكمة وأداء الشركات، وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم إلزامية تطبيق متطلبات الحوكمة في سوق الأوراق المالية مع زيادة القيام بإصلاحات خصوصاً فيما يتعلق بلجنة التدقيق وعلاقتها مع التدقيق الداخلي، الخارجي ومجلس الإدارة والإعلام بمزايا الحوكمة خصوصاً للمستثمرين.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها طبقت في بيئات أجنبية لم تشمل الجزائر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد اعتمدت على بناء مؤشرات لقياس الحوكمة تباينت من دراسة إلى أخرى بالإضافة إلى عدم تناولها قياس الحوكمة بالاستناد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا سبل تفعيلها.

2- قراءة نظرية لواقع الحوكمة في الجزائر

ظهر مضمون الحوكمة في الجزائر وما تتطلبه في المؤسسة الاقتصادية منذ الاستقلال، سواء من حيث الأساليب الرقابية على المؤسسة أو علاقة هذه الأخيرة بالأطراف ذات العلاقة من خلال سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين الأداء الاقتصادي، إلا أن مصطلح الحوكمة لم يُعرف إلا من خلال صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سنة 2009.

فسعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد. وهذا ما انعكس على مراجعة آليات إدارة الاقتصاد وزيادة الانفتاح على المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية. ولقد تجسد هذا الانفتاح في السعي إلى تقليص حجم الدولة والشروع في خوصصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص.

وتعتبر الخصوصية وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع عن طريق تغيير المصالح الاقتصادية والسياسية ومراجعة مفاهيم ومعايير التسيير بشكل يتجاوز مجرد استعراض النتائج السنوية وتقرير مدقق الحسابات، كما عملت السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة ومن جهة أخرى بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة. وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي. ورغم تأسيس السوق المالي فإنه لا يضم لحد اليوم إلا سبعة مؤسسات وهذا عائد إلى: الطبيعة العائلية الغالبة على المؤسسات، ضعف الثقافة المالية خاصة البورصية لدى مسيري المؤسسات، غياب مؤسسات رأسمال المخاطرة، الارتفاع في نظر المسيرين للعبء الضريبي المفروض على المؤسسات بالمقارنة مع مؤسسات القطاع الموازي المتهربة من دفع الضرائب، عدم مرور عمليات الخصوصية عبر السوق المالي، كما تم مراجعة النظام المحاسبي باعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية تم تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات ابتداء من سنة 2010⁹.

وفي إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي الغالبة في الجزائر على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات بالأسهم فقط.

كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمرا وطنيا في 11 مارس 2009 أعلنت كل من جمعية كير (CARE)، واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري. وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ويتضمن الميثاق جزئين وملاحق كما يلي¹⁰:

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي ينبغي عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الممونون... الخ بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.

- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعددة الأوجه - بانورامية - للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري، تضارب المصالح في المؤسسة.. الخ.

3- مؤشرات قياس الحوكمة

حتى يتم تطبيق الحوكمة بشكل سليم لابد من توفر متطلبات من داخل المؤسسة وخارجها، فكما تعددت واختلفت التعريفات المقدمة للحوكمة اختلفت كذلك مبادئها ونماذج تطبيقها عبر أنحاء العالم حسب اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، فوفقاً لما يراه (Clarke, Thomas 2007)¹¹ تقسم هذه النماذج إلى نوعين أحدهما مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المملكة المتحدة وأستراليا، والذي يعطي في تصميمه الأولوية للحفاظ على حقوق المساهمين. ومن الباحثين الذين تطرقوا للنموذج الأمريكي نجد (Olof et al, 2007)¹² الذي اعتمد على هيكل وتركيبية مجلس الإدارة لقياس الحوكمة بالمؤسسات بالإضافة إلى (Gene Imhoff 2003)¹³ الذي تطرق إلى نظام الإفصاح أما (Charlie et al 2001)¹⁴ و (Marianne O 2011)¹⁵ فقد تناولوا آليات الحوكمة بالتركيز على لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة والعلاقة التفاعلية بينهم. أما النموذج الآخر وهو النموذج المطبق في الدول الأوروبية واليابان وبعض دول شرق آسيا، فيهتم بدرجة أكبر بمصالح الأطراف ذات المصلحة مثل العملاء، الدائنين، والعمال في المؤسسة (Lucian 2004) (Cernata,¹⁶ وبالنظر إلى البيئة الجزائرية التي لا تتوفر على سوق مالي كفؤ، بالإضافة إلى ضعف الجانب القانوني ومن أجل تحقيق أهداف البحث استخدامنا بعض المؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة كما يلي:

جدول رقم 01: المؤشرات المختارة لقياس الحوكمة في الجزائر

مسؤوليات مجلس الإدارة	تحديد الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية واللجان التابعة لها. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التي تضمن تسير أعمال المؤسسة كلجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والتعويضات، لجنة الحوكمة.. الخ
التدقيق الداخلي	يقوم التدقيق الداخلي بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة عن ذلك. يقوم التدقيق الداخلي بدراسة المخاطر، فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي بإشراف الإدارة العليا. تتمثل المهام الأساسية للتدقيق الداخلي في التدقيق المالي التدقيق التشغيلي وإدارة المخاطر. هناك قنوات اتصال بين التدقيق الداخلي والخارجي ولجنة التدقيق.
الإفصاح والشفافية	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء. تفعيل آلية التدقيق الخارجي كإفصاح عن قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط وجوانب الحوكمة. القابلية للمساءلة. تضمن التقرير السنوي الإفصاح عن الموضوعات التي تتعلق بأصحاب المصالح مثل الدائنين والمستهلكين والمجتمع المحلي.

من إعداد الباحث (بالاعتماد على مبادئ OECD، الدراسات السابقة)

ثانيا: الجزء التطبيقي

يهدف الجزء التطبيقي إلى تبين مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبادئ الحوكمة، ولتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية تم تصميم ثلاث مؤشرات لقياس الحوكمة مبنية أساساً على مبادئ OECD، الدراسات السابقة والإصلاحات التي قامت بها الجزائر والتي انعكست على شكل استبيان وزع على أفراد مجتمع الدراسة.

1-مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (شركات المساهمة) والتي تعتبر من كبريات المؤسسات في الجزائر، تجمع بين المال العام والخاص، تتوفر على آليات الحوكمة المتمثلة في (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الإدارة العليا والتدقيق الداخلي). كما تتميز هذه المؤسسات بإمكانيات تنظيمية وبشرية ومادية معتبرة، أما الفئة المستهدفة فتمثلت في أعضاء مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الإدارة العليا والمدققين الداخليين.

2-عينة الدراسة: تم أخذ عينة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة الأصلي وقد تم توزيع 110 نسخة، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة 85 نسخة.

فرضيات الدراسة: لغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، تم تبني الفرضيات الموالية:

الفرض الأول H01: "تلتزم المؤسسات الاقتصادية بمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة".

الفرض الثاني H02: "تلتزم المؤسسات الاقتصادية بمؤشر التدقيق الداخلي".

الفرض الثالث H03: "تلتزم المؤسسات الاقتصادية بمؤشر الإفصاح والشفافية".

3- أدوات الدراسة: تم تصميم الاستبيان بالاستناد على الدراسات السابقة لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وتم عرضه على مجموعة من المختصين الأكاديميين من أساتذة الجامعات لتحكيمهما، وبعد إجراء التعديلات المناسبة تم توزيعه على عينة الدراسة، يشمل الاستبيان على جزأين: الأول يتعلق بالبيانات الشخصية والوظيفية للمستجوبين، والجزء الثاني يتعلق بتحديد مدى تطبيق مؤسسات عينة البحث للمؤشرات المقترحة. كما تبنت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس الأبعاد المتعلقة بالحوكمة ويبين الجدول رقم 02 المعيار الذي تم التحليل على أساسه بناءً على قيم المتوسط الحسابي.

جدول رقم 02: معيار التحليل على أساس المتوسطات الحسابية

الدرجة	الوسط الحسابي
قليلة	1.00 - 2.99
متوسطة	3.00 - 4.00
عالية	4.01 - 5.00

المصدر: من إعداد الباحث

لغرض تحليل البيانات الأولية للدراسة تم استخدام برنامج التحليل المسمى: " الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS " كما يلي:

- استخراج التكرارات والنسب المؤوية للمتغيرات الشخصية.
- قياس المتوسطات الحسابية لتحديد مدى تطبيق مؤسسات عينة البحث للحوكمة.
- استخدام اختبار التباين الأحادي (One Sample T-test) من أجل معرفة الدلالة الإحصائية لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة.

4- التحليل الإحصائي والاقتصادي للحوكمة

أ- تحليل البيانات الشخصية

فيما يخص الفئة المستهدفة فأغلب أعمار المشاركين تتراوح بين 30 و40 سنة بنسبة 75%، تمثل فئة الذكور 80% والإناث 20%، 55% لديهم تخصص مالية، 20%

تخصص محاسبة و15% تخصص إدارة الأعمال أما الباقي فهي بين تخصص اقتصاد وعلوم التسيير. بالنسبة للمناصب الوظيفية فقد شملت الدراسة ما نسبته 45.5% أعضاء مجلس إدارة، 12% أعضاء لجنة التدقيق، 25.5% أعضاء الإدارة العليا و 17% أعضاء من قسم التدقيق الداخلي. بالنسبة للخبرة المهنية 27% لديهم خبرة أقل من 10 سنوات، 55% ف خبرتهم المهنية تتراوح بين 10 و 20 سنة، أما الباقي 18% ف خبرتهم أكثر من 20 سنة.

ب- تحليل فقرات الاستبيان

من أجل حوصلة النتائج، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر أفراد العينة اعتماداً على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي.

المؤشر الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة

جدول رقم 03: نتائج إجابات العينة بالنسبة للمؤشر الأول

الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفقرة
01 عالية	4.85	0.45	1- يضع مجلس الإدارة استراتيجيات العمل، الأهداف والسياسات العامة ويتولى تعيين المدير العام والمسؤولين الرئيسيين والمساعدين، الخبراء والاستشاريين.
02 عالية	4.71	0.65	2- يتابع مجلس الإدارة سلامة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة وأنها تعبر بوضوح عن عدالة المركز المالي.
03 عالية	4.30	0.53	3- يتم اطلاع أعضاء المجلس على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم عمل المؤسسة ويتحقق من سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى انعقاده بشكل دوري ووفقاً لضروريات العمل.
04 عالية	4.22	0.85	4- أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السمعة الحسنة، لم يسبق لهم بارتكاب جرائم، ليس منهم من أشهر إفلاسه ولم يتسببوا في إلحاق خسائر بشركات أخرى.
05 عالية	4.10	0.44	5- يتوفر في أعضاء مجلس الإدارة - أربعة أعضاء على الأقل- التأهيل العلمي والعمل في التسيير، المالية، المحاسبة والاقتصاد.
06 متوسطة	3.06	1.21	6- وجود فصل بين وظيفة رئاسة المجلس والإدارة التنفيذية.
07 متوسطة	3.01	1.35	7- يقوم المجلس بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال المؤسسة كـ لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والتعويضات، لجنة الحوكمة الخ.

يظهر من الجدول رقم 03 أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.01-4.85) وبانحراف معياري بين (1.35-0.44) بموافقة على خمس فقرات بدرجة عالية وهذا أمر

منطقي لأن جميع الفقرات المتعلقة بوضع استراتيجيات العمل، الإشراف على سلامة البيانات والإطلاع على مختلف الأنظمة والقوانين تعتبر من الأسباب الأساسية لإنشاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى تحديد خصائصه من توفر التأهيل العلمي والعملية ونزاهة أعضائه تعتبر من متطلبات تشكيله، كما يلاحظ وجود قصور فيما يخص الفصل بين وظيفة رئاسة المجلس والإدارة التنفيذية والقيام بتشكيل لجان المجلس فهي غير متوفرة بالشكل المناسب وهي من أحد المتطلبات التي أكد عليها قانون sarbanes oxley act.

المؤشر الثاني: التدقيق الداخلي

جدول رقم 05: نتائج إجابات العينة بالنسبة للمؤشر الثاني

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
01 عالية	0.45	4.02	08- يقوم التدقيق الداخلي بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة عن ذلك.
02 متوسطة	0.82	3.45	09- يقوم التدقيق الداخلي بدراسة المخاطر، فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي بإشراف الإدارة العليا.
03 قليلة	1.15	2.61	10- تتمثل المهام الأساسية لقسم التدقيق الداخلي في التدقيق المالي متضمن تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية التدقيق التشغيلي وإدارة المخاطر.
04 قليلة	1.18	2.05	11- هناك قنوات اتصال فعالة بين التدقيق الداخلي والخارجي ولجنة التدقيق.

يظهر من الجدول رقم 05 أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.05-4.25) وبانحراف معياري بين (0.45 - 1.18) وهي تشير إلى أن مؤشر التدقيق الداخلي يمارس بدرجة متوسطة وهو ما يظهر وجود قصور في آليات الرقابة الداخلية للمؤسسات محل الدراسة ويرجع ذلك إلى عدم كفاية الإطار المؤسسي والتشريعي خصوصاً فيما يخص تحديد مهام وتركيبية قسم التدقيق الداخلي بالإضافة إلى عدم وجود إطار إلزامي للحكومة متضمن آليات الرقابة الداخلية.

المؤشر الثالث: الإفصاح والشفافية

يظهر من الجدول رقم 06 أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.52-4.87) وبانحراف معياري بين (0.51- 0.85) بموافقة بدرجة عالية لغالبية الفقرات وهي متعلقة بمكونات الإفصاح والأطراف المتعلقة به وجميعها مثبتة في عدة قوانين كالقانون الجبائي، القانون التجاري بالإضافة إلى النظام المالي والمحاسبي المستند من المعايير الدولية للمحاسبة.

جدول رقم 06 : نتائج إجابات العينة بالنسبة للمؤشر الثالث

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
01 عالية	0.80	4.87	12- تقوم الإدارة العليا بالإفصاح ونشر المعلومات المالية وتقرير المدقق الخارجي عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة لتلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية.
02 عالية	0.65	4.65	23- عملية الإفصاح واضحة، مستمرة، سهلة ومتاحة لجميع الأطراف وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة.
03 عالية	0.51	4.60	14- تفصح المؤسسة عن تعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة كأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأقاربهم والمؤسسات الخ.
04 متوسطة	0.85	3.52	15- تضمن التقرير السنوي الإفصاح عن الموضوعات التي تتعلق بأصحاب المصالح مثل الدائنين والمستهلكين والمجتمع المحلي.

ت- نتائج اختبار الفرضيات

لوصف مدى تبني مؤسسات عينة البحث لمبادئ الحوكمة قمنا باختبار الفرضيات كما يلي:

جدول رقم 08 : نتائج اختبار الفرضيات

الدلالة الإحصائية	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفروض
0.000	29.041	0.65	4.03	مقبولة
0.000	30.231	1.03	3.03	مقبولة
0.000	31.064	0.87	4.41	مقبولة

يظهر من الجدول رقم 08 أن المتوسطات الحسابية لمدى الالتزام بمؤشرات الحوكمة للشركات محل الدراسة تراوحت بين (3.03 – 4.41) وكان أبرزها مؤشر الإفصاح والشفافية وأدناها مؤشر التدقيق الداخلي، كما يظهر الجدول نفسه أن جميع قيم ت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، ومنه يتم قبول فرضيات الدراسة وهذا يشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية لأبعاد ممارسة الحوكمة تتراوح بين المتوسطة والمرفعة. وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع الكلي أو الأداة ككل 3.82، مما يدل على أن ممارسة الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تتم بدرجة متوسطة.

5- تحليل النتائج

تم قياس الحوكمة للمؤسسات محل الدراسة بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات أساسية وهي مقتبسة من الدراسات السابقة بالإضافة إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تمثل الحد الأدنى الذي يضمن حقوق أصحاب المصالح ويحل مشاكل

انفصال الملكية عن التسيير وتم إسقاط هذه المبادئ على البيئة المهنية الجزائرية التي قد تختلف مع البيئات المستهدفة في الدراسات السابقة.

بالنسبة للتقييم الاقتصادي يمكن القول أن كل من مسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية تعتبر العناصر الأكثر تطبيقاً بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة نظراً لوجود إطار قانوني مدعم لذلك فالقانون التجاري يفرض على المؤسسات المساهمة وضع مجلس إدارة مع تحديد آليات عمله بالإضافة تبني الجزائر معايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المالي المحاسبي والذي يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات التي تبين وتوضح نشاط المؤسسة في شكل قوائم مالية مثممة خصائص المعلومة المالية.

وكتفسير اقتصادي لتطبيق مؤشر التدقيق الداخلي بصفة متوسطة إلى اختيارية تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما أن القانون لا يجبر المؤسسات على وضع قسم للتدقيق الداخلي حتى وإن وجد فهو يقوم بأعمال محدودة منحصرة في الجانب المحاسبي.

هوامش البحث

¹ M.C.Jensen and W H Meckling, «Theory of the Firm : Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure», Journal of Financial Economics, 1976, p:05.

² Gérard Charreaux, «Les théories de la gouvernance: de la gouvernance des entreprises à la gouvernance des systèmes nationaux», Cahier du Fargo n° 1040101, Version révisée - Décembre 2004, p :3.

³ Lawrence M, «The Sarbanes-Oxley Act and the Reinvention of Corporate Governance», USA: Villanova Law Review, 2003, Vol: 48, No: 4, P:1201.

⁴ Organisation For Economic Co-Operation And Development, «Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective», Paris, 2004, p:15.

⁵ Rob Bauer et al, «Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe», UK: the Journal of Asset Management, 2003, p-p: 01-24.

⁶ Drobetz et al, «Corporate Governance and Expected Stock Returns: Evidence from Germany», European Financial Management, vol. 10, no: 2, 2004, pp: 267-293.

7 Beiner et al, «**An Integrated Framework of Corporate Governance and Firm Valuation**», European Financial Management, vol. 12, no: 2, 2006, p-p: 249– 283.

⁸ Black et al, «**How Corporate Governance Affects Firm Value: Evidence on Channels from Korea**», the Journal of Asset Management, 2012, p-p: 01-53.

⁹ أحسن عثمانى، سعاد شعبانية، «النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر»، ملتقى وطني بعنوان: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6 و 7 ماي 2012، الجزائر: جامعة محمد خيضر، ص: 4.

¹⁰ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، «ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية»، 2009، ص-ص: 14-47.

¹¹ Clarke Thomas, «**International Corporate Governance: A Comparative Approach**», London: press publishing, 2007, p-p: 4-35.

¹² Olof B, Mattias N and Johan W, «**Corporate Governance and strategic Change in SMEs: The Effects of Ownership, Board Composition and Top Management Teams**», Business Economics: 2007, p-p: 296-305.

¹³ Gene Imhoff , «**Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance**», USA: Journal of financial economics, 2003, p-p: 3-26.

¹⁴ Charlie et al, «**An Empirical Analysis of the Impact of Corporate Governance Mechanisms on the Performance of UK Firms**», UK: the Journal of Asset Management, 2003, P-P: 3-34.

¹⁵ Marianne O, «**The Role of External Auditors in Corporate Governance: Agency Problems and the Management of Risk**», UK: The Institute for Business and Finance Research, 2011, p: 04.

¹⁶ Lucian Cernata, «**The emerging European corporate governance model: Anglo-Saxon, Continental, or still the century of diversity?**», Journal of European Public Policy, Volume 11, Issue 1, 2004, p: 04.